

البنوك الكويتية من أفضل مصارف المنطقة في الظروف كافة

... سيكون لدينا نمو في الأرباح وإن لم يكن عالياً

تتمة المنشور ص 46

تفاقت المشكلة، فالعدد تضاعف منذ بدأ الأخوة أعضاء مجلس الأمة بالمطالبة بإسقاط القروض. وللأسف بعض الأعضاء مصممون على دغدغة مشاعر الناس ويطلبون بإسقاط القروض وغير ذلك من المطالب غير المنطقية. كان يتعين عليهم أن يتألموا بمعاينة ومجازاة الجهات المخالفة لتعليمات البنك المركزي، وليس المطالبة بإسقاط القروض.

مشكلتنا في الكويت أن الدولة ومجلس الأمة يشجعان نهج الاقتصاد الريعي، ومع ذلك يأتي وللأسف البعض ليوجه اللوم إلى البنوك والقطاع الخاص. نشك في المصالح الهامشية لكن الدولة تسمح لنا بجلها بطرق شتى حيث تحصل الكثير إلى تجار أقامت. وأصبح البعض تجار رخص تجارية. وبدلاً من حث الناس على الترشيد وعدم الإسراف خصوصاً في شهر رمضان، والذي من المفترض فيه أن نتعلم من ذلك، نجد الدولة تزيد من كميات المواد الغذائية المدعم أسعارها بما يشجع على الإسراف.

الدولة ومجلس الأمة يقع عليهما مسؤولية حل مشاكل المجتمع. يجب علينا أن نتبع من أسلوب مطبات الشوارع في حل المشاكل. ويجب أن نواجه المخطئين بدلاً من معاقبة الجميع. نحن نحتاج إلى تغيير جذري في فكر وفسلفة ادارتنا للأموال.

كيف تنظرون إلى معدلات ربحية البنوك في النصف الأول مقابل الفترة نفسها من العام الماضي وهل تتوقعون استمرار النمو؟

الحمد لله استطاعت البنوك تحقيق معدل نمو جيد خلال النصف الأول من هذا العام.

البنوك الكويتية من أفضل بنوك المنطقة، ولديها القدرة في التعامل مع الظروف كافة، ربما لن نشهد أرقام نمو عالية، لكن إن شاء الله سيكون لدينا نمو في الأرباح.

كيف تنظرون إلى توجه المركزي لتحديد سقف نمو ائتماني لكل بنك بنسبة يتبعي ألا يتجاوزها وهل من

الممكن أن يحد ذلك من قدرة البنوك المحلية في منافسة البنوك الأجنبية المرتقب قدمها إلى الكويت في ظل الانفتاح المتوقع؟

توجه البنك المركزي لتحديد سقف نمو الائتمان هو ضمن التوجه العام للبنك لاتباع سياسة نقدية انكماشية تهدف إلى محاربة التضخم واستقرار سعر الدينار، لا ننسى أن الحكومة في المقابل تتبع سياسة مالية توسعية (ميزانية) الدولة للمرة الأولى تبلغ 19 مليار دينار، إذا نظرنا إلى الاقتصاد بشكل عام فإن سياسة البنك المركزي سياسة حكيمة ومتوازنة، وباعتقادي أن هذه الإجراءات وقتية ويمكن تغييرها في أي وقت.

بعد أكثر من عام على فك الربط بالدولار هل ترون أن الضغوط التضخمية المستوردة كبحت بما يكفي وما العمل إذا كانت الأسعار ارتفعت في دول المنشأ وهل تتوقعون انكماش

لاشك أن فك الربط بالدولار ساهم نوعاً ما في محاربة التضخم،

فرض ضريبة على المضاربات العقارية أفضل من معاقبة الجميع بمنع الرهن

أيضاً لها لتصبح شركات تطوير عقارية». وأضاف «إذا كنا نود أن نحل المشكلة السكنية يجب أن نواجهها. نحن نتعامل مع مشاكلنا مثلما نتعامل مع مشكلة السرعة في المناطق السكنية. فبدلاً من التعامل بحزم مع من يخالف قانون المرور نضع المطبات في الطرق ونعاقب الجميع.»

الرهن العقاري يجب أن يكون مسموحاً للمؤسسات التقليدية والإسلامية بلا تفرقة

وحذر من أنه «في ظل ارتفاع أسعار مواد البناء، سيضطر الكثير من الحاصلين على السكن الحكومي (أرض وقرض) إلى الاقتراض من جهات غير رسمية. على سبيل المثال، أحد أفراد الأسرة أو مكاتب المرابين والتكيش.»

أكد الشطي «أن الرهن (العقاري) يجب أن يكون مسموحاً للجميع. البنوك التقليدية والإسلامية وشركات التمويل وشركات الأجرة». وأضاف «يجب ألا تفرق بين البنوك التقليدية والبنوك الأخرى، مستثلاً «لماذا التفرقة أصلاً؟»



REQUIRES

A Dynamic, Self Motivated and Results-Oriented Qualified Professional As

Group Manager – Accounts, MIS and Financial Analysis.

About Al Mulla Group

Al Mulla Group is one of the 10 largest Industrial Houses in Kuwait with diversified Businesses in Engineering, Commercial & Financial Services. With an employee strength of 7000+ employees, led by a multinational Board of Directors comprising Professionals, and aggressive growth plans encompassing the Middle East and India, Al Mulla Group is a dynamic and exciting place to work.

Key Objectives of Incumbent.	Qualifications and Work Experience expected.
<ul style="list-style-type: none"> Work on systems and processes in coordination with the Group's Information Technology Division, to maximize automated data updations between Business systems and the Central Financial Accounting package; Work with Central and Divisional Finance & Accounts teams to improve and upgrade MIS reports so as to make them more relevant and meaningful to Management; Prepare the framework for a much more detailed and elaborate Budgeting and monitoring system, whereby the monitoring of numbers are made relevant to the business environment, and against the best market and global standards and benchmarks; 	<ul style="list-style-type: none"> Applicants must be Chartered Accountants /CPAs with a minimum of 12-15 years' post qualification hands on experience in managing Accounts, MIS and Financial Analysis. Exposure to SAP, Oracle and IFRS will be an added advantage. The incumbent is expected to be Internet savvy, and must have commercial acumen. The position will entail Basic Salary, House Rent Reimbursement, year end Performance Bonus, and Company provided and maintained car. Preference would be given to qualified Kuwaiti Nationals.

Apply in confidence, together with a detailed CV and a color photograph to: finance@almullagroup.com



... ومحاورة الزميل رضا السناري

فيما يقارن بدول الخليج الأخرى المرتبطة بالدولار، نحن في وضع أفضل منهم. إلا أن هذا الإجراء وحده ليس كفيلاً لمحاربة التضخم والذي هو مشكلة عالمية، فارتفاع أسعار النفط ساهم بشكل رئيسي في ارتفاع أسعار الغذاء والنقل وكثير من المواد الأخرى. ونحن هنا في الكويت نستورد معظم ما يلزمنا وعليه فإن التضخم وارتفاع الأسعار ظاهرة عالمية، لا يمكن القضاء عليها مادام سعر النفط يتجاوز المئة دولار، ويجب أن تكون حذرين من عدم الوقوع في مصيدة الركود الاقتصادي مع وجود التضخم التي نهدف لها.

هل الكويت مضطرة إلى رفع الفائدة لاحتواء التضخم؟

باعتقادي أن الإجراءات الحالية المتخذة من البنك المركزي ستساهم في الحد من التضخم، ونترك السؤال للبنك المركزي فهو صاحب القرار في السياسة النقدية وسعر الفائدة.

إجراءات المركزي تتغير في وقتها

ماذا ترون في الإشكالية التي تمر بها الدائرت المصرفية من حيث نمو الودائع الأخرية والودائع مقابل تشدد المركزي الذي يراه البعض أنه يضر قدرة البنوك على الاقتراض من ثم زيادة السيولة والخروج إلى الخارج؟

لقد مرت الكويت بإزمات عدة مالية كانت مكلفة ومخيفة. وإجراءات البنك المركزي تأتي من حرصه على سلامة الاقتصاد والقطاع المصرفي.

لقد شهد القطاع المالي نمواً كبيراً في معدلات الاقتراض حيث وصل نمو محفظة السهيلات الائتمانية إلى 35 في المئة في العام 2007، و26 في المئة في 2006 أي بزيادة أكثر من 50 في المئة خلال ثلاث سنوات وهذه الزيادة لا شك كبيرة. اعتقد بأننا بحاجة إلى أن نخفف من السرعة نوعاً ما؛ فهذه الوقفة مفيدة للمجتمع، يجب أن ننظر إلى الأمور بواقعية أكثر، وبتحفظ وأن ننظر إلى المستقبل بنظرة طويلة الأجل. المصالح الكويتية بخير، وإجراءات البنك المركزي ستتغير متى تحققت الأهداف من السياسة النقدية وهي استقرار الدينار والحد من التضخم.

ماذا عن آخر تطورات تحولكم لبنك إسلامي؟

نحن بانتظار البنك المركزي، نتقن أن يسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية والسماح لها بإنشاء شركة استثمارية تتعامل في الصيرفة الإسلامية ويتم تفعيل العمل بالمادة 87 من القانون رقم 30 لسنة 2003 الخاص بالبنوك الإسلامية.

الأزمة العالمية

• برأيكم هل عالجت البنوك الكبرى ملف أزمة الائتمان بحرفية، ولماذا لم نر البنوك الكويتية تستمر في الأزمة حتى الآن مثل الهيئة العامة للاستثمار؟ بالنسبة لامكانية الاستفادة من الأزمة، فأنا اعتقد أن ذلك التوجه مطروح لكن بحذر في الوقت الحالي خصوصاً وأن الوضع غير مستقر والأزمة لم تنته بشكل يقلل من المخاطر، كما أن البنوك لها خصوصية تختلف عن هيئة الاستثمار، ولعل أبسط معطيات هذه الخصوصية نظرة الأخيرة إلى الاستثمار والتي تمتاز بكونها طويلة المدى، فالهيئة مؤسسة ذات نفس استثماري طويل، ولديها من الامكانيات سواء من حيث السيولة أو استثمارية استثمارها ما يسهل على استثمارها في مثل هذه المنتجات التي تنظر إليها البنوك باعتبارها استثماراً ينطوي على مخاطر مرتفعة.

على العموم، فشبهة المصارف بالنسبة للمخاطر المرتفعة تختلف عن شبهة «الهيئة العامة للاستثمار»، بالإضافة إلى ذلك على العائد وقرار الملاك.

○ البعض يوجه اللوم إلى البنوك في ملف القروض فيما الدولة والمجلس يشجعان الاقتصاد الريعي وعليهما مسؤولية حل المشاكل

○ علينا أن نبتعد عن أسلوب مطبات الشوارع في حل المشاكل... ويجب أن نواجه المخطئين بدلاً من معاقبة الجميع

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

○ ننتظر «المركزي» ليسمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات إسلامية وتفعيل المادة 87 من القانون رقم 2003/30

أداء «التجاري» فاق الضعف خلال السنوات الخمس الأخيرة

قال الشطي «فتفخر في البنك التجاري بأن أداءه ارتفع باكثر من الضعف خلال السنوات الخمس الماضية». وأشار إلى أن «البنك حاصل على ثاني أعلى تصنيف للمصارف الكويتية والمؤشرات المالية للتجاري ممتازة على المستوى العالمي».

وأضاف «أرباحنا وصلت إلى نحو 71 مليون دينار كويتي وأصول البنك وصلت إلى 4.3 مليار دينار كويتي والعائد على حقوق المساهمين بلغت نسبتته 33.3 في المئة والعائد على الأصول بلغت نسبتته 3.3 في المئة في نهاية النصف الثاني من العام الحالي».

تخفيض سقف الاستقطاع من الراتب إلى 40 في المئة سيخلق مشاكل اجتماعية

رأى الشطي أن تحديد نسبة الاستقطاع من الراتب بـ 40 في المئة «سيخلق مشاكل اجتماعية، خصوصاً للمتقاعدين الذي حدد لهم سقف الـ 30 في المئة، ما يضطرهم في أحيان كثيرة إلى اللجوء إلى أسرهم للحصول على التمويل».

ورأى أن «السقف السابق عند 50 في المئة كان مناسباً، ومن يخطئ فعله أن يتحمل نتيجة قراراته، فلا ينبغي أن تكون الدولة مسؤولة عن قرارات الأفراد الشخصية أو قرارات المؤسسات المالية».

أسلوب البنوك العالمية كان سيئاً مع مستثمري المنطقة المتضررين

اعتبر رئيس مجلس إدارة البنك التجاري أن «البنوك الكبرى، للأسف، لم تتعامل مع أزمة الائتمان العالمية بحرفية ومهنية وشافية كافية، فبعضها أعلن في البداية أنه لم يتأثر بالأزمة لكن أعلن لاحقاً عن خسائر كبيرة».

وأشار الشطي إلى أن «بعض البنوك العالمية كان أسلوبها سيئاً في التعامل مع مستثمري بنوك المنطقة الذين يحتفظون باستثمارات في صناديق تديرها تلك البنوك العالمية». وأضاف «حسب ما تبين من النتائج المالية للمصارف الكويتية فإن تأثرها بالأزمة كان تأثراً طفيفاً، على عكس بعض البنوك في المنطقة».



تسعى مجموعة كاب الكويت وهي شركة رائدة في مجال الوساطة المالية لتوظيف مديري حمايات ومبطلي أبحاث وموظفات خدمة العملاء

بهدف تسويق خدماتنا الاستثمارية المتنوعة تماشياً مع توسعنا المستمر

المؤهلات:

- للطاقميين في أجاز مرتفع
- حسن المظهر وثقة في القدرات
- ينحصر لأصحاب المؤهلات العليا ذوي الشهادات الجامعية ثنائية اللغة (العربية والانجليزية)

مجلس أبحاث:

- حملت شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال شعبة اقتصاد أو بنوك وتمويل
- لديهم قابلية المساعدة في المنشآت الاقتصادية
- ينحصر لأصحاب المؤهلات العليا ذوي الشهادات الجامعية ثنائية اللغة (العربية والانجليزية)

موظفات خدمة العملاء:

- على المتقدمة حاصلة على شهادة دبلوم تجاري على الأقل مع بعض الدورات في مجال الكمبيوتر والسكرتارية
- وتفيد اللغتين العربية والانجليزية
- يرجى من الراغبين في التقدم للتوظيف اعلام اإرسال السيرة الذاتية عن طريق البريد الإلكتروني research@kabkg.com أو هاتفياً 2323513



ديار

صندوق ديار للاستثمار العقاري
Diyar Real Estate Fund.

صندوق عقاري

.. وفق أحكام الشريعة الإسلامية

إعلان توزيع أرباح نقدية

صندوق ديار للاستثمار العقاري

يسر شركة بيت الأوراق المالية (مدير صندوق ديار للاستثمار العقاري)

أن تعلن

عن البدء بتوزيع الأرباح النقدية على مالكي وحدات الصندوق عن فترة الربح الثاني المنتهي في 2008/6/30 كما يلي:

20 فأس للوحدة الواحدة

تمثل عائداً سنوياً 8%

من القيمة الاسمية للوحدة

علماً بأن القيمة الصافية للصندوق بعد التوزيع بلغت 1.355 د.ك

فهل مالكي وحدات الصندوق مراجعة الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية الشرق - شارع مبارك الكبير - برج العنزي - الدور الأول - لاستلام شيكات الأرباح وذلك ابتداء من يوم الأربعاء الموافق 2008/9/3

مدير الصندوق

برج العنزي

• إيزات الشخصية وصورة عنها

• شهادة المالك الأصلية وصورة عنها

طريقة بيت الأوراق المالية ح.د.هـ

للمزيد من الاستفسار تفضلون 225 0600